# جرائم الاحتلال الفرنسي في مجال حرية الصحافة في الجزائر (1945-1830)

د/ الياس طلحة /جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية/قسنطينة
lyes25@gmail.com

**الملخص**

تعرضت الصحافة العربية في الجزائر خلال فترة الاحتلال إلى مختلف أنواع التضييق من السلطات الفرنسية، التي مارست عليها كل أنواع التضييق ماديا ومعنويا، سواء عن طريق نفي أصحابها أو سجنهم أو غلق مقراتهم وتوقيف صحفهم، لكنهم لم يبقوا مكتوفي الأيدي بل كافحوا وضحوا بصحتهم وأموالهم من أجل تحقيق أهدافهم النبيلة المتمثلة في الدفاع عن حقوق المسلمين الجزائريين وتوعيتهم وتعليميهم، متجاوزين بذلك التشريعات القمعية والقرارات الإدارية التعسفية، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: جرائم، الاحتلال الفرنسي، حرية الصحافة، الجزائر

# Crimes of the French occupation in the field of press freedom in Algeria

# (1945-1830)

## Abstruct

During the colonial period, the Arab press in Algeria was subject to various forms of harassment by the French authorities, who exercised all kinds of physical and moral restrictions, either by denying their owners or imprisoning them or closing their offices and banning their newspapers. However, the Algerian

press did not remain idle but sacrified their efforts and money in order to achieve their noble objectives of defending the rights of the Algerian Muslims and rise their consciousness and education, bypassing repressive legislation and arbitrary administrative decisions. These points will be discussed in detail in this article.

Keywords: crimes, French occupation, freedom of the press, Algeria

**تمهيد:**

إن المتتبع لتاريخ الصحافة في الجزائر يلاحظ أنها تعرضت لجميع أنواع الضغوط التعسفية المادية والإدارية، كما يلاحظ أن الاستعمار الفرنسي لم يفرق بين صحافة حكومية أو غير حكومية، موالية أم معارضة إذا تعلق الأمر بمصالح فرنسا، سواء كانت هذه الصحافة تكتب باللغة العربية أو الفرنسية أو كلاهما، لكن الصحافة التي تعرضت لضغط أكبر هي الصحافة العربية سواء "الإصلاحية" منها أو "الوطنية" التي نادت بالاستقلال صراحة، حيث عانت الويلات من توقيف ومتابعات ونفي وسجن أصحابها، لكن بالرغم من ذلك استطاعت هذه الصحافة أن تصمد وتستمر واضعة مصالح الجزائريين المسلمين في مقدمة أولوياتها، وبعدها أصبحت تطالب بالاستقلال التام عن فرنسا الاستعمارية، وبذلك استطاعت على مر الزمن أن تكوّن رأي عام داخلي وخارجي يعمل على فكرة الاستقلال وتحقيق الحرية المنشودة.

وفي هذا الصدد ذكر الأستاذ "إحسان حقي": "حال الصحافة الجزائرية في ذلك الحين، فقال:( إن حرية الصحافة مضمنة في بلاد الجزائر مادامت هذه الصحف تسبح

بحمد فرنسا، وما دامت تصدر باللغة الفرنسية، وأما إذا كانت صحيفة عربية، أو أرادت أن تقول الحق فسيف الظلم مسلط عليها، ولا تعدم الحكومة ألف حيلة للقضاء على صحيفة أو صاحبها أيضا).[1]

ولتناول هذا الموضوع سيحاول المقال إعطاء وصف تاريخي لأبرز جرائم الاستعمار ضد حرية الصحافة في الجزائر، من خلال التعرض للتشريعات الخاصة بالصحافة، وأهم الصحف والشخصيات الصحفية التي عانت من التضييق خلال الفترة ما قبل حرب التحرير 1954م.

**أولا: التشريعات الفرنسية الخاصة بالممارسة الصِحافية في الجزائر:**

"... اختلفت طبيعة التشريعات الخاصة بالصحافة في الجزائر المحتلة باختلاف مراحل تطور الساحة الإعلامية فيها، وباختلاف مصدر الصحافة ولغتها... ففي مرحلتها الأولى (1830-1870) تميزت بداية برقابة عسكرية (وزارة الحرب) غير مقننة تمنع الكلام عن الحرب السياسة والإدارة، ثم بتشريعات قمعية تحد من حرية الصحافة عموما، وضعتها الأنظمة السياسية المتعاقبة على السلطة في باريس: ملكية، الجمهورية الثانية (1848)، والإمبراطورية الثالثة (1851). وإذا كانت تطبيقاتها في فرنسا مرنة أحيانا، فإنها تميزت بكونها أشد وطأة وأكثر حدة على الأرض الجزائرية بفعل صرامة السلطات العسكرية المحلية التي لم تكن لتتحمل تعليقات وانتقادات المدنيين المستوطنين ولا أي خلل في الجبهة الإعلامية المساندة للنشاط العسكري".[2]

" ومما ساعد هذه السلطات على إحكام سيطرتها على النشاط الإعلامي القرار الوزاري لـ 1836/8/2، والذي بموجبه وُضعت الصحافة تحت تصرف سلطة الحاكم العام، حيث خولت له أن يراقب استخدام الصحافة، يرخص أو يمنع نشر أي مطبوع... ويمنح رخص المطابع والمكتبات، لكن بعض الخلافات السياسية مع السلطة المركزية في

باريس جعلت هذه الأخيرة تصدر أمرا بتاريخ 1845/4/15 لتقلص من سلطات الحاكم العام في الجزائر، حيث أصبح بموجبها وزير الحرب في باريس هو المخول الوحيد لمنح رخص النشر والطبع والتوزيع. وبعد حوالي سنة من ذلك (نهاية 1846)، تم تضييق الخناق أكثر على الصحافة، بإقرار وزير الحرب "قيزو Guizot" استئناف فرض الرقابة المسبقة على المنشورات الإعلامية في الجزائر دون فرنسا بعد أن كان ميثاق 1830 الفرنسي قد ألغى العمل بها".[3]

لكن إقامة الجمهورية الثانية في فبراير 1848 ساعد على اتخاذ بعض الإجراءات الليبرالية لفائدة الصحافة الفرنسية في الجزائر، ومنها قرار الحاكم العام "كافينياك Cavaignac"، الذي أسس لإقامة نظام حرية الصحافة في الجزائر ووعد بتحويل الجزائر من وضعيتها القانونية (Statut) كمستعمرة إلى أرض ملحقة ومدمجة (Assimilée Et Intégrée) في الجمهورية الفرنسية (وهو ما تم فعلا يوم 1848/12/09)".[4]

"واغتنم رجال السياسة والقلم فرصة الحرية المطلقة فانطلقوا في عام 1848م يصدرون الصحف في الجزائر كل واحد حسب نزعته أو دفاعا عن جمعيته دون أن يدفع أي ضمان، فانتشرت الصحف بطريقة فوضوية لم يسبق لها مثيل، وخُيل لهؤلاء أن هذه الحرية ستدوم، ولكنهم فوجئوا في شهر يوليو تموز من نفس السنة بظهور قرار يقضي بفرض الضمانات المعمول بها في فرنسا، كما تنص على ذلك المادة الأولى من القانون الصادر في 14 ديسمبر كانون الأول عام 1830م. إذن فهذا القانون الصادر في 30 يوليو عام 1848م، يفرض لأول مرة على الصحافة في الجزائر دفع هذا الضمان الذي كانت الصحف فيما مضى معفية منه".[5]

"وبصدور هذا القانون وضع حدا لصدور الصحف بكثرة في كل وقت وفي كل مناسبة بحيث فرض الصمت على من لم يستطع دفع الضمان المطلوب لإصدار أي جريدة كانت. كما اضطر الكثير من الصحف التوقف، وتوجد بعض الصحف التي لم تصدر إلا عددا واحدا وبعضها صدر في أعداد لا تتعدى أصابع اليد وأخرى بلغت أربعة عشرة عددا ثم توقفت".[6]

"كانت هذه الصحافة وهي تعيش نشوة حرية النشر المطلقة تَدّعي كلها، وبدون استثناء زعامة الدفاع عن الاحتلال والاستعمار والاستيطان. وكان بعضها يتطرف في هذا الزعم فيدفعه التطرف إلى توجيه النقد للجيش وجنرالاته (لأن الجيش وقادته لم يستعملوا البطش اللازم). حسب تعبيرها. والتقتيل وطرد الجزائريين إلى المناطق القاحلة. حتى تتمكن السلطات الاستعمارية من استيطان عدد أكبر من الأوربيين المعمرين". [7]

"ولقد ألزمت كل جريدة نفسها بتبني مشكل المعمرين، وجعله مشكلتها هي، ولو أدى ذلك إلى انتقاد قادة الجيش. وكانت الإدارة الفرنسية المحلية تشجعها، وتوجهها، ولكنها كانت تطلب من أصحاب الصحف في نصوص خاصة–عدم التعرض لكل ما يتعلق بشأن المقاومة والحرب وكذلك تحرشات الجيوش...لكن بعض الصحف أدى بها تطرفها إلى نشر كل الأخبار غير مكترثة بتعليمات الإدارة مما جعل هذه الأخيرة تتخذ قرارا وتصدر قانونا آخر في يوليو تموز عام 1849 وكان من ضمن بنوده مادة تنص على معاقبة الصحافيين عن "استفزاز العسكريين وتحولهم عن واجبهم..."[8]

"ولكن هذا القانون لم يُجد نفعا فأصدرت الإدارة قانونا آخر في شهر أغسطس آب عام 1850 ونظرا لقساوته لقب (بقانون الحقد) وفي هذا القانون فرض على أصحاب الصحف أن يوقعوا مقالاتهم ويسمحون باستعمال حق الرد. ومع هذا التشدد زاد حماس الصحافيين اشتغالا مما أدى إلى إصدار قانون رابع في شهر فبراير شباط عام 1852م

ومما جاء في هذا القانون، هو أن توجه الإدارة المحلية إنذارين لجريدة ما ثم بعد ذلك تتخذ قرارا بالإغلاق".[9]

"وبعد انقلاب 1851/12/2 في مطلع الإمبراطورية الثانية، ثم إخضاع الصحافة لقرارات السلطة العسكرية المحلية من جديد، وذلك إلى حين صدور مرسوم 1852/03/28، المقنن للصحافة والمرسم لكل المحددات السابقة المعرقلة لنشاطها، بدءً بمادته الأولى التي نصت من جديد على (الرقابة المسبقة، منح وحجب الرخص، الكفالة، الضرائب...). كما وسع مرسوم 1855/3/14 نظام الإنذارات الباريسي ليشمل الجزائر. مع نصه على تعويض المسؤولية الإدارية عما ينشر في الصحف بمسؤولية الناشرين ليحق للوالي المحلي (Préfet) إنذار، توقيف أو إلغاء أي نشاط إعلامي تجاوز عتبة الرقابة المسبقة، مما أدى إلى زوال بعض عناوين صحافة المستوطنين في الجزائر وابتعاد بعضها الآخر عن الاهتمامات السياسية لتُوالي الحكومة القائمة وتركز على مصالح الاحتلال".[10]

"...كما طالبت "حكومة الدفاع الوطني"... بتحويل مخالفات الصحف التي كانت من اختصاص هيئة المحلفين إلى محاكم جنح، تبعتها عدة مراجعات تسلطية شملت الجزائر أيضا، بدءً بقانون 1871/4/22 المتعلق بمقاضاة المخالفات الصحافية، قانون 1871/9/16 الذي أعاد ضريبة الورق، منشور Circulaire الحاكم العام 1872/7/7 الذي أعاد العمل بقوانين سابقة لسبتمبر 1870 والمتعلقة خاصة بالإشهار ومهن الطبع والمكتبات والرخص المسبقة...ثم قانون 1875/12/29، الذي عزز الترسانة القانونية ضد حرية الصحافة".[11]

"وإذا كان قانون حرية الصحافة لسنة 1881 يحرر الصحافة الفرنسية على ضفتي المتوسط من كل القيود القانونية السابقة، فإن المادة 14 منه، التي تعتبر الصحف الصادرة

بغير اللغة الفرنسية على الأراضي الفرنسية صحفا أجنبية تفرض عليها ضرائب إضافية ومعاملة إدارية خاصة، استغلت للتضييق على الصحف الصادرة بالعربية في الجزائر، حيث تم إصدار قانون 1885/7/28، والذي يعتبر الصحف الصادرة بالعربية على الأراضي الفرنسية (بما فيها الجزائر المحتلة) صحفا أجنبية، وبالتالي تخضع لتطبيق المادة 14 من قانون 1881. واستمر العمل بهذه المادة حتى صدور القانون العضوي لعام 1947 Statut Organique الذي اعترف بجزائرية اللغة العربية".[12]

" وقبل ذلك، كانت سلطات الاحتلال قد قدمت إصلاحات فبراير 1919 التي فتحت المجال نسبيا أمام النخبة الجزائرية للتعبير عن مواقفها. كما أن سنة 1925 تعتبر فترة إطلاق بعض الحريات بتولي "موريس فيوليت Mourice Violette" السلطة في الجزائر. مما سمح بصدور العديد من الصحف الجزائرية الإصلاحية. لكنها واجهت من دون استثناء قمعا إداريا وأمنيا جعلها لا تكاد تصدر عنوانا حتى تبادر سلطات الاحتلال (وزارة الداخلية أو الحاكم العام) لتوقيفه".[13]

"ومما وسع من دائرة القمع، منشور "ميشال" 1933/2/16 وقرارات وزير الداخلية "مارسيل رونييه"، التي تتضمن قمع الجزائريين المتظاهرين وكل من يعارض قوانين فرنسا بالتحريض الإعلامي أو الممارسة. بالإضافة إلى قانون 1935 الخاص بإجبارية التجنيد العسكري لبعض الجزائريين".[14]

**ثانيا: صحافة الاحتلال الفرنسي:**

**1- الصحافة الحكومية:**

"ويقصد بها الصحافة التي تشرف عليها الحكومة الفرنسية بواسطة ممثلها في الجزائر وهو الوالي العام ومعه جميع الإدارة الاستعمارية، وهذا الإشراف قد يكون مباشرا مثل ما نجده في جريدة "المبشر" وقد يكون غير مباشر، يتمثل في إقامة توجيه سياسي مستمر

وفي تغطية النفقات بواسطة إعانة مالية معتبرة مثل ما نجده في جريدة "كوكب افريقيا" وفي جريدة "النجاح" بعدها.[15]

والصحافة الحكومية لم تعرف عددا كبيرا نظرا للوضع القانوني الفرنسي الذي لا يسمح للحكومة بامتلاك الصحف ولكن بتقديم إعانة مالية للبعض منها فقط، ولكن هذه الصحافة امتازت بالاستمرارية والديمومة وهو الشيء الذي فقدته الأصناف الأخرى...، وعلى هذا فإن الصحافة الحكومية بدأت تظهر ... في سنة 1848 (في مصادر 1847) بإصدار جريدة "المبشر" واستمر هذا الظهور بدون انقطاع حتى سنة 1956 أثناء الثورة التحريرية وهو تاريخ توقف جريدة "النجاح".[16]

...والحقيقة أن جريدة "المبشر" لعبت دورا كبيرا في اظهار الصحافة الجزائرية فلقد كانت بمثابة مدرسة تخرج منها الصحافيون الأوائل الذين أنشأوا الصحف بالغة العربية في الجزائر مثل "محمود كحول" و"مامي إسماعيل" الذين أسندت إليهم الحكومة الاستعمارية جريدة "كوكب افريقيا" (مابين 1907-1914) وجريدة "النجاح" (مابين 1919-1956) اللتين عوضتا جريدة المبشر بعد مرحلتها الثانية، أو مثل "عمر راسم" و"المولود الزريبي الأزهري" الذي أنشأ فيما بعد صحف أهلية غير حكومية. كما تخرج كذلك عن جريدة "المبشر" عدد من المترجمين والتقنيين الحرفيين الذين كانوا دعائم النشاط الصحفي في الجزائر.[17]

وليست الصحافة الحكومية إلا ركيزة لتثبيت الوجود الفرنسي رغم أنها كانت تنطق باللغة العربية، وإن كانت تعتني بالجوانب المختلفة للحضارة العربية الإسلامية فهي كانت أولا وقبل كل شيء دعامة للتوسع الاستعماري ووسيلة للتقرب من السكان المسلمين، وما كان استعمالها للّغة العربية إلا كأحسن وسيلة لتحقيق هدفها ولئن عرفت نوعا من

النجاح في البداية فلقد بدأت تضعف قبيل الحرب العالمية الثانية وأصبحت شيئا لا يذكر.[18]

وفي سياق الصحافة الحكومية يمكن أن نذكر نموذج لهذه الصحافة والتي تعرضت للتوقيف بسبب مواقفها المتشددة تجاه الإداريين والعسكريين، وهي:

**جريدة الجزائر الجديدة l'Algérie nouvelle**: "تأسست عام 1858 وفي الوقت الذين عينت فيه الحكومة الفرنسية وزيرا على الجزائر يشرف على إدارتها من باريس، وهو الأمير "نابليون جيروم"، اجتمعت نخبة من السياسيين الفرنسيين المعادين للإدارة العسكرية في الجزائر، وقرروا على ضوء هذا التغيير، الذي وقع في الإدارة العليا لولاية الجزائر التي وضع على رأسها مدنيا ويشرف عليها مباشرة من باريس، قرروا اصدار جريدة سياسية لمناصرة هذا الاتجاه الذي اعتبروه خطوة لانقلاب شامل في إعادة تنظيم الإدارة العسكرية وإبدالها بإدارة مدنية".[19]

...ولم تسلم هذه الجريدة من سيف السلطة ولا من أقلام صحفية أخرى، حيث دفعتها جرأتها إلى التوقيف بسبب تعرض صاحبها "أرثور دوفونفيل" لإصابة بذراعه بعد معركة بالسيف بينه وبين أحد الجنرالات المشهورين الفرنسيين الذي اتهمه بمس شرفه...، وعلى إثر هذه الحادثة اتخذ عامل عمالة العاصمة قرارا بتوقيف الجريدة وتلاها قرار من وزير الجزائر والمستعمرات، ثم وجهت رسالة إلى الإمبراطور ليتخذ قراره النهائي، وبذلك عاشت خمسة عشر شهرا كلها جرأة وتحدي للجيش وللإدارة حتى أتى السيف ووضع حدا نهائيا لحياتها.[20]

**2-صحافة المعمرين:**

أشار الأستاذ "فضيل دليو" في كتابه تاريخ الصحافة في الجزائر إلى أن صحف المستعمرين تعرضت إلى عدة محاكمات في فترة 1871-1881، منها 37 محاكمة في

مقاطعة قسنطينة شملت الصحف الراديكالية والمعتدلة (الانتهازية) على حد سواء. وكانت معظمها بتهمة القذف.[21] ونذكر منها في هذا السياق:

**جريدة "المستقل l'indépendant"**: (أنشئت سنة 1859) وهي جريدة ذات اتجاه جمهوري. ولقد عبرت عن موقفها من حرية التعبير والصحافة، حيث بينت أنه بعد إعلان الجمهورية الثالثة وأخذت الصحافة حريتها الواسعة في النشر والتعبير، وقبل أن تظفر بقانون الصحافة عام 1881م تعرضت للاضطهاد وأحكام المحاكم والمضايقات القضائية. حيث عرفت الصحافة قاعات المحاكم والغرامات المرهقة بشكل عجيب.[22] لهذا كتبت "المستقل" مقالا عبرت فيه كمايلي:

"إن إجراءات المحاكم الجزائرية في القضايا الصحافية تحتم علينا أن نفتح ركنا خاصا للمتابعة التي يتعرض لها زملاءنا، ثم نستعرض قائمة الصحف التي تعرضت لأحكام مع التعليق المناسب". ولقد تعرضت هي بدورها إلى مضايقات لا تحصى من طرف المحاكم الأمر الذي أدى بها إلى التوقف من الصدور بعد معركة بينها وبين Courier De Bone ولقد بلغ مجموع الغرائم التي سلطت عليها 2680 فرنكا وكانت هذه الغرائم سبب توقفها عن الصدور في مطلع شهر أكتوبر 1874. ثم استأنفت بعد مدة. واستأنفت الصدور بين الصحف الفرنسية التي كانت تصدر في عمالة قسنطينة وكان عددها يقارب العشرين صحيفة". [23]

**جريدة بريد الجزائر**: أنشئت في أواخر سنة 1861، بالجزائر العاصمة، ولقد تعرضت هذه الصحيفة للعديد من المضايقات كعدم الاعتراف لها قانونا من طرف الإدارة بحق نشر الإعلانات الشرعية مما سبب لها ضائقة مالية... بالإضافة إلى إصدار في حقها العديد من الإنذارات وتعطيلها أحيانا كقرار التعطيل الصادر عام 1863 لمدة شهرين بسبب نشر مقال لأحد صحفييها... وهو الأمر الذي ألحق بها أضرار مادية ومعنوية.[24]

وحول موقف الإدارة الاستعمارية من الصحافة كتب "مارطو Martau" رئيس تحرير "مجلة التل" (جريدة السياسة ومصالح المعمرين) يقول:" إن الإداريين الفرنسيين في الجزائر يكرهون الصحافة ويدعم قوله هذا بالإجراءات الصارمة التي اتخذتها الإدارة ضد الصحف والصحفيين. وكانت الإدارة في هذه السنة بالذات قد اتخذت عدة قرارات بحجز بعض الصحف ومنعها من الصدور...".[25]

ولقد وصل تعسف الإدارة إلى درجة إعلان حالة الطوارئ-، وهو قرار لم يسبق للصحافة أن عرفت له مثيل سابقا- بسبب الحملة الصحفية التي قامت بها صحيفة التضامن Solidarité على المترشح لمنصب شيخ بلدية الجزائر، ومنعت الجريدة من الصدور... وأمام هذا الوضع الصعب والخطير حول حرية الصحافة في الجزائر تدخلت بعض الصحف الباريسية (Le Rappel Et L'égalité) قائلتان:" كنا نعتقد بأنه يوجد في الجزائر عدالة وقضاة، وأن الصحف تخضع لها في حالة تجاوز القانون –لكن ما ظهر أخيرا يدعو إلى التساؤل: اما أنه ليست هناك عدالة أو أن الصحف ليست ظالمة، فلم تتدخل العدالة، واتخذ الحكام مثل هذا القرار".[26]

**3-صحافة أحباب الأهالي:**

"إن هذه التسمية الغريبة تشير إلى جماعة الفرنسيين الذين استاءوا من السياسة الاستعمارية وأرادوا أن يقدموا يد المعونة إلى نخبة معينة من المسلمين الجزائريين حتى لا ييأسوا من الوجود الفرنسي في الجزائر. ومن هذه الناحية فهم يقدمون لوطنهم أجل وأحصن الخدمات كما جاء ذلك في كتبهم وجرائدهم. ولهذا سموا بهذا الاسم (أحباب الأهالي)".[27]

" وجدير بالذكر هنا، أن معظم صحف (الأهالي وأحباب الأهالي) عانت من توجس وعداء صريحين من طرف جل الصحف الفرنسية الأخرى. ولتجنب الطعن علانية في

مبدأ "حرية الصحافة" (بالنسبة لصحافة أحباب الأهالي)، اختارت إدارة الاحتلال اتخاذ إجراءات وأساليب قمعية غير مباشرة ضدهم وضد صحافة الجزائريين الصادرة في الجزائر ومنع توزيع تلك الصادرة في المشرق (القاهرة، الفلسطينية...)".[28]

وكان إصدار أول صحيفة باسم أحباب الأهالي جريدة "**المنتخب**" سنة 1882م والتي كانت تنادي بالمطالب التي رفعها "إسماعيل طوماس أربان"، والتي كانت تهدف إلى "تحقيق سياسة المشاركة" بين المسلمين والأوروبيين في إحداث نهضة اقتصادية في الجزائر لتكون عونا للسياسة التوسعية لفرنسا، كما طالبت الجريدة بالتفاف النخبة حولها، ودعوة المسلمين للجوء إلى الصحافة كوسيلة لتحقيق مطالبهم بدلا من العنف.[29]

"كما كانت تدعوا الحكومة إلى المساواة بين الأهالي الجزائريين والأوروبيين في الحقوق مطالبين بحق التمثيل النيابي للمسلمين...ومنددين بسياسة الجُباة المتعسفة التي تنزل بالضرائب الثقيلة على الأهالي المسلمين وحدهم، منتقدين موقف المعمرين من أهل البلاد. ولكن مالبث المعمرون القسنطينيون وبخاصة صحافة الكولون المغرضة بعامة، أن شنوا حملة عنيفة ضد هذه الجريدة. وكان أن ساعدهم على هذا السلوك الوالي العام "تيرمان" نفسه، إذ وجه رسائل إلى السلطات الإدارية في أطراف البلاد يدعوها لتجبر الأهالي حتى يسحبوا اشتراكاتهم من هذه الصحيفة. كما دعا الجزائريين الذين يقومون بترجمة مواد الجريدة إلى المثول أمام القضاء... وأمام هذه الإجراءات الاستعمارية التعسفية–التي ليس بينها وبين صدور قانون حرية الصحافة في الجزائر إلا ثمانية أشهر–، لم يبقى للجريدة من حيلة سوى أن تتوقف عن الصدور نهائيا وكان ذلك في 21 جانفي 1883 بعد أن أصدرت حوالي أربعين عددا".[30]

**ثالثا: صحافة المسلمين الجزائريين:**

**1-الصحافة الأهلية:**

" ويقصد بهذا النوع تلك الصحافة التي يقوم بها المسلمون الجزائريون من ناحية التسيير الإداري والمالي ومن ناحية التحرير والتوزيع، ويكون مضمونها يتعلق بالقضايا الإسلامية الجزائرية، وبشؤونهم العامة في علاقتهم بالوجود الاستعماري بالجزائر مع الاعتراف المطلق بهذا الوجود."[31]

وكانت جريدة "**الحق**" أول جريدة تتأسس لهذا الاتجاه سنة 1893 بعنابة، وظهرت هذه الصحيفة للدفاع على حقوق الجزائريين المسلمين الذين أصبحت حالتهم الاجتماعية والاقتصادية سيئة جدا، إلى درجة دفعت الحكومة الفرنسية إلى إيفاد لجنة للبحث عن "حالة الأهالي المسلمين في الجزائر"، وبعد سنوات من عملها دفعت جماعة من المثقفين المسلمين أن يؤسسوا جريدة "الحق" حتى تستطيع أن تعطي وصفا حقيقيا للحالة التي كان يعيش فيها المسلمون وأن تقدم بذلك للجنة عرضا شاملا حول هذه الحالة. وبالرغم من أن الصحيفة لم تتطرق في كتاباتها إلى الوجود الاستعماري في الجزائر، إلا أن مواقفها أزعجت السلطات الاستعمارية التي قامت بتوقيف الجريدة بعد عام من صدورها. [32]

ولعل السبب وراء توقيفها هو ما أورده "محمد ناصر" حول موقفها من اليهود حيث راحت تكشف بأسلوب عنيف وواضح دسائس اليهود ضد المسلمين الجزائريين...ولأدل على صدق لهجتها من سعي اليهود المتكرر لكبت أنفاسها. فقد جاء في عددها الواحد والعشرين مايلي:"..والذين يريدون إبطال جريدتنا هم جرائد (الكشير) أي محبوا اليهود حيث اكتشفنا دسائسهم السرية". وما يدعم هذا الرأي ما ذهبت إليه الجريدة في عددها الثامن عشر حيث نجدها تنقل مقدمة لكتاب مترجم لمؤلف فرنسي يدعى(جورج كورنيليان) نورد منه هذه الأسطر "إن الشر يحل أينما حل اليهود، والضر ينزل إذا نزلوا

فما دخلوا مملكة إلا واستنزفوا دماءها المادية والمعنوية، ولا ولجوا بلدا إلا وسلبوا أموالها، واغتالوا نساءها ورجالها".[33]

ولم تظهر صحيفة أهلية أخرى إلى بعد عشر سنوات أي سنة 1903 وهي جريدة "**المغرب**" والتي اختفت في نفس السنة،[34] والواقع أنها كانت حسب مقالات كتابها مهتمة بالجانب الديني والاجتماعي بغية التأثير في المسلمين الجزائريين ليسيروا في طريق العلم والمعرفة.[35] وجاءت بعدها جريدة أخرى باسم "**المصباح**" والتي لم تدم طويلا كذلك،[36] وكانت تهتم بقضايا الأهالي الجزائريين، مطالبة بحقوقهم، ولكن بأسلوب فيه غير قليل من التملق، والضعف والتردد،[37]، وتلتها صحف أخرى لم تكن منتظمة الصدور كما لم تعمر طويلا.[38]

"ولقد عرفت الصحافة الأهلية أوجها مع بداية القرن العشرين بظهور صحيفة "**كوكب افريقيا**" سنة 1907م واستمرت الصحف في الصدور بشكل منتظم ودائم وباللغتين العربية والفرنسية، وممثلة لمختلف التيارات السياسية والثقافية، ويرجع السبب في هذه الحرية إلى موقف الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الوالي العام "جونار" الذي كان يرى أنه من مصلحة فرنسا أن تسمح للجميع "بالتعبير الحر" حتى لا تحدث مفاجآت سياسية وثورات مسلحة، ولكن أن لا يتعدى هذا التعبير المساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر، وهو الأمر الذي سارت عليه هذه الصحف والتي عبرت عن ارتياحها للحماية الفرنسية على الجزائر وترحيبها بالتواجد الفرنسي لأنه يخدم مصالح الأهالي".[39]

وبالتالي فغالبية الصحف الأهلية صحف مهادنة ولا تتطرق للاستعمار بسوء، "فجريدة "المغرب" وعلى الرغم من أنها كانت تتظاهر بنوع من الدفاع عن حقوق الجزائريين كأن تنتقد وحشية العساكر الفرنسيين في معاملتهم للجزائريين، فإن لهجتها السياسية كانت ضعيفة، بل منحازة إلى جانب الحكومة الفرنسية...، وهذا ما يرجح ما

ذهب إليه "أبو شنب" حولها فيقول :"إن مصدرها حكومي، وإنما يد السلطات خافية، ولئلا يتفطن القراء إلى سلطة الولاية العامة على الجريدة، سمحت الحكومة لمحرري المغرب بشيء من الحرية".[40]

"أما المصباح فكانت لغتها العربية مزرية حقا، هزيلة الأفكار..." وأما "كوكب أفريقيا" "فهي لا تختلف عن أية صحيفة استعمارية أخرى إلا بلغتها العربية الجيدة نسبيا. ويذهب "أبو شنب" إلى أن منشئها هي الولاية العامة".[41]

ونخلص هنا إلى أن السلطات الاستعمارية لم تستخدم أسلوب التوقيف فقط، بل استخدمت أسلوب آخر في مجال الصحافة وهو انشاء أو الوصاية على صحف عربية أو مزدوجة اللغة ظاهرها خدمة مصالح الجزائريين المسلمين، وباطنها خدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية، ولعل أنجحها في هذا المجال صحيفة "النجاح" التي استمرت طويلا. وهو الأسلوب الذي أستطيع أن أطلق عليه اسم "الاستعمار الهادئ" " soft colonisation"

وانقسمت الصحافة في هذه الفترة إلى اتجاهين كبيرين:

**الاتجاه الأول**: يطالب بالمشاركة في المجال الاقتصادي والثقافي، ويمتنع عن الخوض في الميدان السياسي، بالرغم من بروز بعض المواقف السياسية أحيانا، وكانت تمثل هذا الاتجاه جرائد "الحق الوهرانية" و" ذو الفقار" و"الفاروق" و"الصديق".

**والاتجاه الثاني**: كان يدعو إلى الاندماج والفرنسة، ويعني التمتع بجميع الحقوق السياسية والثقافية، التي تسمح بها القوانين الفرنسية للمواطنين الفرنسيين حتى لو كان هذا الاندماج يتحقق بصفة تدريجية وحسب شروط معينة. وكانت تمثله جرائد "الإسلام" و"الراشدي" و"الإقدام" و"صوت الأهالي".[42]

وبعد الحرب العالمية الأولى ظهر **اتجاه آخر** بزعامة الأمير خالد يحاول التوفيق بين الاتجاهين السابقين، يعني المطالبة بجميع الحقوق التي تخولها الجنسية الفرنسية للجزائريين- لأن القانون الفرنسي يعتبرهم فرنسيين-والمحافظة على الشخصية الإسلامية التي يمتاز بها كل جزائري، يعني الاندماج السياسي لا الثقافي، وابتداء من سنة 1921 بدأت "جريدة الإقدام" تعبر عن هذا الاتجاه الوسط وتدعو إليه تحت إدارة الأمير خالد.[43] الذي كان يترأس القسم العربي فيها، لأنها كانت مزدوجة اللغة بعد أن بدأت باللغة الفرنسية فقط وكانت نتاج جهود كل من "الصادق دندن" و"الحاج عمار حمو" و"الأمير خالد".[44]

غير أن هذا الاتجاه الوسط أقلق كثيرا السلطات الاستعمارية التي أخذت تحاربه بشدة لأنه استقطب الرأي العام الجزائري ولأنه كذلك يحمل معه بذور زحزحة الوجود الاستعماري المتطرف في الجزائر وبدأت السلطات تعرقل صحافة هذا الاتجاه، فأرغمت جريدة "الصديق" سنة 1922 ثم جريدة "الإقدام" سنة 1923 على التوقف. وبذلك أصبحت رعاية السلطات الاستعمارية للصحافة الأهلية غير مطلقة.[45]

"فجريدة "الصديق" على الرغم من لهجتها المعتدلة لم تسلم من اضطهاد السلطات الحاكمة لها، فقد تعرضت للمضايقة والتفتيش واقتيد أصحابها للبحث والاستنطاق مرارا. وفي هذا الجو الخانق اضطرت إلى التوقف عن الصدور بعد أن برز منها أربعة وخمسون عددا وذلك في 22 مارس 1922".[46]

"أما "الإقدام" فراحت تعرب عن اتجاهها الوطني الواضح رافضة التجنيس رفضا قاطعا مطالبة بتمثيل الأهالي الجزائريين بالبرلمان الفرنسي... وفي هذا الإطار راحت تندد بالعائلات البرجوازية الجزائرية المتفرنسة التي كانت محمية بالإدارة الفرنسية. فحوكم الأمير خالد وجريدته بتهمة تلب الأعراض، فتوقف قليلا وذلك في أكتوبر 1922...ولكن موقف "الإقدام" من المعمرين والخونة، وأسلوبها الصريح في ملاحقتهم أعطى الفرصة

لأحد غلاة الاستعمار وهو نائب قسنطينة "مورينو" أن يرفع الشكوى ضد الجريدة لدى محكمة الجنح متهما إياها "بتلب الأعراض"، فحكمت المحكمة على الجريدة بألف فرنك غرامة وخمسة آلاف فرنك تعويضات، فأرهق الأمير خالد وجريدته بهذا المبلغ المجحف، فتوقفت الإقدام عن الصدور نهائيا في مارس 1923 بعد أن صدر منها 120 عددا.[47] وقد استمرت (الاقدام) على الصدور قرابة أربع سنين بانتظام. وكانت لغتها قوية وصريحة في التعبير عن آلام المواطنين وآمالهم...وانتهت حياة الاقدام على إثر ابعاد السلطة الفرنسية للأمير خالد من بلاده، في سنة 1923 وذهابه إلى دمشق.[48]

والجدير بالذكر بأن بوادر الصحافة الوطنية ذات المطالب الاستقلالية ظهرت بظهور جريدة "الإقدام"، والتي تعرضت للتوقيف من قبل الحكومة الفرنسية، وعوضت "بالإقدام الافريقي" والتي أوقفت كذلك، وظهر هذا النوع من الصحافة نتيجة مجموعة من العوامل التي طرأت على الساحة الوطنية منها بداية نشاط "حركة نجم شمال افريقيا" وظهور جيل من الشباب له مطالب استقلالية خالصة على غرار "مصالي الحاج" بمقابل فشل المساعي المطالبة بالحقوق السياسية والاندماج، أما على المستوى السياسي للاستعمار فقد طالب الحزب الشيوعي بمنح المستعمرات استقلالها نكاية بالليبرالية.[49]

وكانت "الإقدام" أسبوعية علمية، سياسية، واقتصادية. ذات موضوعات متنوعة، تهم الجزائر والعالم الإسلامي، والعلاقة بين الشعوب الإسلامية، والدول الغربية الاستعمارية...وكانت لهذه الصحيفة خطة وطنية حرة ترمي إلى حصول الجزائريين على بعض أو كل الحقوق، التي تضمن لهم المساواة التامة مع الفرنسيين. ويتكون البرنامج السياسي الوطني، الذي ظل الأمير خالد يدافع عنه في جريدته من عشر نقاط، من ضمنها: حرية الصحافة والتعبير، وانشاء المؤسسات..[50]

"وتميزت الفترة من 1923 إلى سنة1935 بقمع السلطات من جهة وصمود الصحافة من جهة أخرى، وفي هذه الفترة وضعت السلطات الاستعمارية رقابة شديدة على الصحافة الجزائرية بحيث بدأت تفرق بين الصحافة المكتوبة بالعربية والصحافة المكتوبة بالفرنسية".[51]

وعرفت الصحافة الأهلية نوعا من الانفراج في مجال حرية التعبير بين سنوات 1935 و1943 نتيجة عاملين أساسيين هما وصول الجبهة الشعبية "اليسارية" إلى الحكم وتشجيعها لسياسة الاندماج، والأمر الثاني هو بروز الحركة الوطنية الاستقلالية ونجاح دعايتها المتزايدة في الأوساط الشعبية داخل وخارج الوطن، ما جعل الإدارة الفرنسية تنظر إلى "النزعة الاندماجية الإسلامية" كضرورة يفرضها عليها الوضع الجديد وبالتالي السماح لصحافتها بنوع من الحرية. وفي هذا الوضع عرفت الصحافة الأهلية نوع من النضج وظهرت صحف عديدة دامت سنوات وأثرت نوعا ما على الرأي العام الجزائري ومن أهها: "الأمة" "لاديفانس" "لونطونت"... ولكن بالرغم من أن هذه الصحافة نشطت نوعا ما المجال السياسي في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية إلا أنها تلاشت مع مرور الوقت فاتحة المجال أمام الصحافة الوطنية المطالبة بالاستقلال التام.[52]

ولعل من أمثلة هذه الحرية ما قدّمته جريدة "**الليالي**":( 1936-1935) لـ"علي بن يسعد خيران"، والتي صدرت في أربع صفحات، من الحجم المتوسط. وكانت تصدر نصف شهرية...و"الليالي" كما يقرر صاحبها "صحيفة انتقادية فكاهية اجتماعية". وكان شعارها المعروف:

والليالي من الزمان حبالى مثقلات يلدن كل عجيبة

"وكانت توجه سهام انتقادها إلى إدارة الشؤون الأهلية التي كان يديرها المستشرق الفرنسي "ميو"... وقد توقفت في سنة ست وثلاثين، بعد أن صدر منها العدد عشرون

عددا فقط، لأن الإدارة الاستعمارية كانت تضطهدها وتتصرف تصرفا عنصريا فقط، وتتصرف تصرفا عصريا ازاءها حيث لم تمنحها، مثلا "رخصة التوزيع في البريد...".[53]

"والحقيقة أن هذه الجريدة كانت طالبت بالاستقلال للجزائر، فحقد الاستعمار عليها وعاملها هذه المعاملة الشاذة. وإنما أفلتت من التعطيل والتغريم، لأن صاحب امتيازها كان هو السيد "محمد الشريف جيكارلي" الفرنسي الجنسية، المسلم العقيدة الذي قَبِل أن يرعى هذه الجريدة، كما يذكر صاحبها، بوضع اسمه عليها على أنه صاحبها". وأمام هذا الموقف الاستعماري الحاقد من الجريدة، كان "خيران" مضطرا إلى الاشراف على بيعها بنفسه طورا، وبتوزيع أعدادها على الأطفال ليبيعوها في شوارع العاصمة طورا ثانيا.[54]

وأما الصحافة الأهلية (الوطنية) المكتوبة بالفرنسية فهي كذلك عرفت نوعا من الرقابة ولكن أقل صرامة، لأنه كان غير ممكن اعتبارها أجنبية نظرا لكونها تكتب بالفرنسية ولكن الإدارة الاستعمارية وجدت بنودا أخرى في قانون 1881 سمحت لها بوضع عراقيل مختلفة أمام هذه الصحافة. ومن ذلك (المادة 6) التي تشترط في المسؤول الإداري للصحيفة الفرنسية أن يتمتع بجميع حقوقه المدنية (يعني السياسية) وبما أن الجزائريين ليست لهم هذه الصفة اللهم إلا إذا كانوا متجنسين بطلب منهم بالجنسية الفرنسية، كانوا يجدون صعوبة في توفير هذ الشرط نظرا لقلة المتجنسين، الشيء الذي جعلهم يسندون إدارة صحفهم إلى بعض الفرنسيين من أحباب الأهالي.[55]

ومن هذه البنود التي تسمح بتوجيه تهمة ارتكاب جريمة من طرف الجريدة والتي تنص عليها عدة بنود من البند 15 إلى 45، وبمقتضى هذه البنود تلصق تهمة معينة بالجريدة– وهي في الغالب وهمية–حتى تقدم أمام المحاكم التي تحكم على الجريدة بغرامة ثقيلة لا تستطيع الجريدة دفعها فتتوقف وبهذه الطريقة اختفت عدد من الصحف الأهلية بالفرنسية في هذه الفترة خصوصا بين 1925و1933، واضطر عدد من الصحفيين

البارزين أن يأخذوا هذا الجانب بالاعتبار وبجميع الاحتياطات التي تحفظهم من المثول أمام المحاكم. شأن الأمين العمودي مع جريدته "لاديفانس" (الدفاع) ومع جريدة "لاجستيس" (العدل).[56]

**2- الصحافة الإصلاحية:**

**أ- صحافة الأفراد[57]:**

- **صحف عمر راسم:**

**صحيفة الجزائر:** وقد صدرت هذه الجريدة في سنة 1908م، ولم يصدر منها إلا ثلاثة أعداد، وعطلها الاستعمار مدخلا صاحبها السجن.[58] وتعد مجلة "الجزائر" من أوائل المحاولات التي بدلتها العناصر الإصلاحية الوطنية المخلصة في ميدان الصحافة، فإن صاحبها عمر راسم، الشهير بنزعته العبدوية وروحه الوطنية الثائرة، كان قد حاول قبل بروز "الجزائر" إصدار صحيفة عنوانها "الإصلاح فوقفت دونه الحاجيات المالية... واختُلف في سبب اختفاءها ما بين المطابع العربية المستقلة، كما يقول "بن العابد الجيلالي"، وما بين العوز المادي كما يذهب "توفيق المدني"، ولعلنا نزيد لهذين السببين ما عرف عن عمر راسم من لهجة وطنية حادة إذ كان من أهداف المجلة كما جاء في العدد الأول توعية الشعب الجزائري، وتثقيفه واطلاعه على أسرار السياسة الداخلية والخارجية".[59]

- **صحف الشيخ عبد الحميد ابن باديس:**

-**المنتقد:** "صدرت جريدة المنتقد الأسبوعية بمدينة قسنطينة في الثاني من جويلية عام 1925 وقد أسسها ورأس تحريرها زعيم الحركة الإصلاحية الجزائرية ابن باديس وأسند إدارتها للسيد "بوشمال أحمد"[60]...ولكن لهجتها الحارة وحملتها الصادقة ضد الخرافات

والبدع أثارت حفيظة بعض الطرقيين عليها وساندهم في ذلك بعض رجال الدين الرسميين فأخذوا يسعون بالوشاية لدى السلطات الفرنسية ضدها حتى عطلت بأمر حكومي بعد أن دامت أربعة أشهر (1925/10/29) أصدرت خلالها ثمانية عشر عددا".[61]

"ومما أغرى الاستعمار بها أنها حملت شعار "انتقد ولا تعتقد". وكان في هذا الشعار ثورة فكرية خشي الاستعمار أن تؤدي إلى ثورة سياسية...".[62]

وأول مرة اتخذت الإدارة الاستعمارية هذا النوع من القرار (قرار التوقيف طبقا للمادة 14)كان سنة 1925 ضد جريدة "المنتقذ" التي أصدرها الشيخ عبد الحميد ابن باديس وكان لها اتجاه المشاركة ومواقف إصلاحية دينية غير أنها سمحت لنفسها بالتعبير عن تأييدها للأمير عبد الكريم الذي يقوم بثورة كبيرة ضد فرنسا واسبانيا في الريف المغربي، فمنعت هذه الجريدة بعد إصدار 18 عددا فقط منها، وكان هذا المنع إنذارا للصحافة الأهلية ألا تتعدى خطا معينا في مواقفها السياسية وتلتزم بنوع من الانضباط وتحصر نشاطها في الميادين التي ليس لها علاقة بالسياسة مثل ما فعلت جريدة "الشهاب" بعد ذلك.[63]

**–الشهاب:** أسسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس على اعقاب توقيف جريدة "المنتقد"، وسلكت نفس مسلكها الفكري، وكان ذلك في 12 نوفمبر 1925، وكانت تصدر مرة أو مرتين كل أسبوع، وبسبب الضائقة المالية تحولت إلى مجلة شهرية. م ناصر، ص ع ج،102،103 ... وقد صدرت بانتظام دون تخلف أو توقف من سنة 1925 حتى إذا قامت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 صدر أمر الوالي العام بتعطيل عدد شهر أوت 1939 وهو آخر عدد من مجلة الشهاب".[64]

"وكان الشيخ ابن باديس يكتب مقالات سياسية، وينشرها عبر أعمدة الجرائد والصحف، فينشره بغير اسمه الشخصي؛ حتى لا تبطش به إدارة الاستعمار، وهو في بداية

الطريق. "فكان يتخفى يومئذ لمقالاته إمضاء مستعارا هو (العبسي). مستمدا ذلك الاسم من شهامة وهمة وإقدام، عنترة بن شداد العبسي". وإمضائين آخرين تحت اسمي: ابن الإسلام القسنطيني".[65]

ولقد انفرد بـ"الشهاب" عن الجمعية، وإعلانه أنها تصدر باسمه الخاص، وأنه هو المشرف على إدارتها وذلك منذ تأسيسها في 12 نوفمبر 1925، وأبقاها على ذلك الحال في الصدور حتى بعد تأسيس جمعية العلماء. فكان ابن باديس مستقلا بها عن الجمعية؛ مما مكنه ذلك الإجراء الذكي من نشر جل مقالاته السياسية، ذات اللهجة العنيفة والقوية ضد الاحتلال الفرنسي، وأعوانه من بعض رجال السياسة أو الطرق والزوايا. أو نشر مقالات ذات المضمون الذي يخالف فيه بعض رجال الجمعية. هؤلاء الأخيرين، الذي ترك لهم "البصائر" تصدر باسم الجمعية ...واتخذ ابن باديس هذا- أيضا-هذا الأسلوب خوفا على الجمعية، من بطش إدارة الاستعمار بها، وحتى لا تصدر في حقها قوانين جائرة تحد من نشاطها، أو تعرقلها، أو تحلها، بحجة أن صحفها تنشر مقالات سياسية".[66]

كما قام الشيخ ابن باديس بتوقيف إصدار الصحف، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ ليجنب الجمعية موقف الحرج، الذي تريد الإدارة الفرنسية أن توقع فيه جمعية العلماء وعلى رأسها ابن باديس. وذلك عندما طلبت الإدارة من الجمعية "أن تعلن باسمها، وتكتب في صفحاتها؛ تصريحات ومقالات، ضد المحور "ألمانيا وإيطاليا"، وتصرح فيها بتأييدها للحلفاء، الذين كانت فرنسا أحدهم." فكان أن أشار ابن باديس على مكتب الجمعية، الأخذ بأسلوب توقيف الشهاب والبصائر عن الصدور. وفعلا تم التوقيف، الذي كان أسلوبا حكيما وصائبا؛ تجنبت به الجمعية نشر اباطيل تحسب

عليها، وعلى رجالها ومواقفه المبدئية، وتنزع عنها مصداقيتها التي تتمتع بها داخليا أمام الشعب الجزائري، وخارجيا. وحتى أمام إدارة الاحتلال نفسها...".[67]

**– صحف محمد سعيد الزاهري:**

**الجزائر:** "بعد صدور جريدة "المنتقد" بأسابيع قليلة، برزت إلى الوجود جريدة إصلاحية أخرى تحمل شعارا جريئا وهو "الجزائر للجزائريين"... ويقول "محمد سعيد الزاهري" مؤسسها ورئيس تحريرها، بأنه إنما أصدرها لتكتمل الرسالة الوطنية التي بدأتها جريدة "الإقدام" للأمير خالد...ويبدوا أن السلطة الاستعمارية لم تستسغ من الزاهري التعريض الفاضح، والنقد اللاذع والتهكم المرير بخرافة المساواة والحرية (من خلال القصة التي نشرها في العدد الثاني) ، ولعلها رأت في مواضيع الجريدة الوطنية تطاولا على سيادة السلطة الحاكمة،...وافتعلت لذلك سبيلا مفضوحا يحدثنا عنه الزاهري نفسه (ولما عطلت السلطة جريدة "الجزائر" التي كنت أصدرها في العاصمة منذ تسع سنوات، كان من أسباب التعطيل أن المترجم ترجم عنها كلمة "النهضة" بكلمة فرنسية معناها "الثورة" وترجم كلمة "فرنسا الظافرة المنتصرة" بمعناه "فرنسا الظالمة الغاصبة".[68]

ويبدو أن الاستعمار حقد على الزاهري أو جريدته، لسببين أساسيين على الأقل.

الأول: أنه سماها "الجزائر"، وفي هذه التسمية ما فيها من تحد لسلطان الاستعمار ووجوده بالجزائر.

والثاني: أنه جعل شعارها "الجزائر للجزائريين".[69]

**–البرق:** صدرت "البرق" جريدة أسبوعية بمدينة قسنطينة في السابع من مارس سنة 1927... وإن كانت الصحيفة تحمل على صفحاتها بأن المدير وصاحب الامتياز هو "رحموني محمد عبد المجيد"، فإن الواقع يدل على أن صاحبها ورئيس تحريرها هو "محمد

السعيد الزاهري" ...والذي يبدو من الأعداد الثلاثة والعشرين الصادرة منها إنها جاءت لتكرس كل جهودها لتدعيم الحركة الإصلاحية التي بدأتها جريدة "المنتقد".[70]

و كان الاتجاه الحاد من الجريدة من أكبر الأسباب في تعطيلها، إذ رفع الدكتور "ابن التهامي" المتجنس والمعمر الحاقد "مورينو" النائب بالبرلمان ضدها دعوة متهمين إياها بثلب الأعراض، وجرح كرامة الأفراد، بعد أن تناولها الزاهري بقلمه الواخز منتقدا سعيهما السياسي ضد مصلحة الأهالي الجزائريين، وكان لا بد أن تستجيب الحكومة الاستعمارية...لمطلبها، فما كان منها إلا أن عطلت جريدة "البرق" بقرار صدر في سبتمبر 1927 بدعوى أنها "تثير النزاعات بين الأفراد، وتثير الأحقاد وهو أمر يضر بالنظام العام".[71]

- **صحف أبي اليقظان:**

عانى الصحافي المقتدر "أبي اليقظان" من مضايقات وصراع كبيرين من قِبل الإدارة بين سنة 1926 و1933، فكان يصدر الصحف والاستعمار يمنعها، ولم تنته حدة هذا الصراع إلا سنة 1935 عندما بدأت الأوضاع السياسية تتغير في فرنسا بوصول الأحزاب اليسارية إلى الحكم وبرجوع "فيوليت" إلى الولاية العامة بالجزائر، فخففت الرقابة نوعا ما على الصحافة العربية الأهلية.[72]

ولقد أصدر "أبو اليقظان العديد" من الصحف والتي كانت على رأسها جريدة "وادي ميزاب": والتي وإن كانت لسان حال الأمة الميزابية، إلا أنها كانت تدافع على ثوابت المجتمع الجزائري من لغة ودين، ومناوئة لمطلب التجنيس والاندماج، ولقد صدر العدد الأول منها في الجزائر العاصمة سنة 1926. وبالرغم من الصعوبات التي واجتها في تلك الفترة على غرار زميلاتها من الصحافة الإصلاحية إلا أنها وقفت صامدة في وجه

الصعوبات التقنية خاصة، حيث كانت تطبع في تونس وجمهورها في الجزائر وظلت على هذا الحال ستة وعشرين شهرا.[73]

"ولعل ما يميزها ويفردها عن باقي الصحف العربية الأخرى هو ما تنفرد به من حرارة لهجة في مخاطبة السلطة الاستعمارية الحاكمة وصراحة مباشرة في معالجة الأمور، ومواقف ثابتة في الظلم والاضطهاد وتعقب علني لكل مظاهر الانحراف، مما جعلها تفتح عدة جبهات في وقت واحد. كان عليها أن تواجه الاستعمار بأشكاله متمثلا في السلطة الحاكمة، والمعمرين والعسكريين...". وهو ما لا يحبذه المستعمر ولقد تعرضت للعديد من المؤامرات لتوقيفها، إلا أن صدر قرار من وزارة الداخلية مؤرخ في 18 جانفي 1929م يأمر بتعطيل "وادي ميزاب" وتحجير بيعها وطبعها وتوزيعها وذلك لشدة لهجتها. [74]

ثم أصدر أبي اليقظان جريدة ثانية باسم "ميزاب" بعد رفع الحجر على قلمه، حيث طبع العدد الأول في تونس وصدر في 25 جانفي 1930 والتي وئدت في المهد من طرف الوالي العام"بورد".[75]

ومماانفك حتى أصدر جريدة ثالثة باسم "المغرب" في 26 ماي 1930 بالجزائر العاصمة، ولقد أصبح أبو اليقظان في هذه المرحلة أكثر حنكة ويقظة نظرا للمراقبة المستمرة عليه من طرف السلطة الاستعمارية، حيث أوكل إلى مساعده "نعموت عيسى" مهمة إدارة الجريدة، كما أنه لم يصدر مقال افتتاحي يوضح فيه أهداف الجريدة، ونشر بدله مقال عن الأزمة الاقتصادية العالمية وبدون إمضاء.[76]... وبالرغم من ذلك فإن السلطات الاستعمارية لم تدع هذه الجريدة وشأنها حيث داهمت المطبعة العربية وفتشتها، ولم يهنأ لها بال حتى قامت بتوقيف أهم كتابها وهو "الفرقد" حيث قامت بتفتيش منزله ومنزل "مفدي زكريا"، وقامت بنفي الفرقد إلى "بني عباس" بتهمة أنه "ثائر على الدولة".[77] " على أن أبا اليقظان لا يذكر في مذكراته سببا مباشرا معينا لتعطيل "المغرب"

كما فعل بالنسبة لوادي ميزاب، ونحسب أن السبب الوحيد الذي ينسجم مع الأحداث هو تلك المقالات التي كان يكتبها هو ومقالات أخرى كان يكتبها الفرقد...".[78]

ثم أصدر جريدة "النور" في 15 سبتمبر 1931 بالجزائر العاصمة وكانت تطبع بالمطبعة المركزية التي يملكها أبو اليقظان، وهي استمرار لسابقاتها من صحف أبي اليقظان، إلا أن الملفت للانتباه أن أغلب مقالاتها الافتتاحية لم يكن يكتبها بنفسه حيث أسندت للشيخ "عدون بن الحاج شريفي" والذي سير الجريدة بجدارة واستحقاق بعد أن عاد أبو اليقظان إلى مسقط رأسه "القرارة".[79]

"وجاءت نهاية النور على يد السلطات الاستعمارية الحاقدة مثل نهاية الصحف المصادرة قبلها... وقد ذكر أبو اليقظان نفسه لتعطيل النور سببين نوردها فيما يلي: "يبدو أن سبب تعطيل النور هو فصل نشرناه في العدد 78 صادر في 2 ماي 1933 تحت عنوان (رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين في وادي ميزاب) ومعه فضل لمراسلنا الفاضل بعنوان (الفزع الأكبر، أو ضرب البارود في غرداية)...، ويذكر أبو اليقظان سببا آخر لتعطيل النور نفسه حيث يقول (قد بلغنا سبب تعطيلها يرجع إلى سوء الترجمة من بعض الجهلاء المترجمين..."[80]

وواصل أبي اليقظان جهاد الكلمة بإصدار جريدة "النبراس" بعد شهر من مصادرة "البستان" في 21 جويلية 1933، "وراح يؤكد فيها للمستعمر بأسلوب يثير الغيظ والحسرة بأن محاولتهم القضاء على الصحافة الحرة إنما جاء بعد الأوان لأن هذه الصحافة قد أدت رسالتها..." [81]ولم يصدر منها سوى ستة أعداد فقط، صدر العدد الأول منها في (21 جويلية 1933) والعدد السادس والأخير في (25 أوت 1933) بعد صدور قرار تعطيله.[82]

ولم يتوقف أبو اليقظان عن نظاله فأصدر جريدة "الأمة" في 08 سبتمبر 1933، ولكنه أوقفها بنفسه قبل إقدام السلطات الاستعمارية على ذلك... وتحت ضغط القراء الأوفياء قام بإصدار العدد الثاني في 25 سبتمبر 1934 في ظروف حرجة.[83]

"وإذا كانت أسباب مصادرة "الأمة" كثيرة لكثرة أعدائها، فإن السبب المباشر الذي اعتمدته السلطة هذه المرة كمبرر لاستبدادها هو كون جريدة الأمة قد أصبحت المنبر الأصلي لـ"حزب الشعب " الجزائري الممنوع في الجزائر."

ومن تم فقد صدر قرار عن وزارة الداخلية بباريس في 24 مايو 1938 جاء فيه مايلي:

" بقرار من وزير الداخلية بتاريخ 24 مايو 1938 تم منع تداول، وبيع وتوزيع، ونشر الجريدة العربية "الأمة" التي تطبع وتنشر بالجزائر". "وفوجئ أبو اليقظان ذات يوم بمحافظ الشرطة وأعوانه يقتحمون المطبعة العربية، ويبلغونه نص ذلك القرار، وأخذوا معهم تسعمائة نسخة من نسخ الجريدة وجدوها في المطبعة..."وبعد شهر ونصف من صدور قرار مصادرة جريدة الأمة ...أصدر أبو اليقظان جريدة الفرقان لتحل محل الجريدة السابقة. وكان ذلك في 5 يوليو 1938".[84] "واحتضرت في عمر الزهر إذ لم يصدر منها سوى ستة أعداد فقط، صدر آخرها في 2 أوت 1938". وقد عللت السلطات الاستعمارية تعطيل الفرقان بقولها: أن الفرقان هو في حقيقة الأمر نسخة جديدة لجريدة الأمة المعطلة لأنها تتكلم باسم "حزب الشعب" المحظور رسميا". " وهكذا صودرت الفرقان وهي آخر ما اصدره أبو اليقظان في عالم الصحافة بعد جهاد مرير دام ثلاث عشرة سنة أبرز خلالها ثماني صحف، سقطت الواحدة تلو الأخرى في ميدان الشرف والجهاد".[85]

وبالموازاة مع صدور جريدة النور قام أبو اليقظان بإصدار جريدة جديدة ذات طابع فكاهي انتقادي تحمل اسم "البستان"-على غير العادة، في 02 ماي 1933، وقد أوكل

إدارتها إلى الأديب "تعموت عيسى بن يحي" صاحب جريدة "المغرب، زيادة للحيطة والحذر من أن توقفها السلطات الاستعمارية، وهي خطوة استباقية لعلمه بأن السلطات الاستعمارية لن تسمح لجريدة النور بالصدور لوقت أطول-وهو ما حصل فعلا-.[86]

"وعلى الرغم من كل الاحتياطات التي اتخذها أبو اليقظان ليضمن سير جريدته، فإن ذلك لم يمنع السلطات الاستعمارية من أن تفاجئ هذه الجريدة المرحة أيضا، بقرار التعطيل بعد صدور العدد العاشر منها في (12 جويلية 1933). ويقدر "محمد ناصر" بأن السبب الأساسي لتعطيل "البستان" هو السبب نفسه الذي من أجله عطلت لأبي اليقظان جرائده السابقة. فإن هذه الجريدة لا تخدم ركاب فرنسا المستعمرة ولا تؤيد نفوذها، بل إنها على العكس من ذلك تماما، وقفت من الاستعمار موقفا فيه غير قليل من التصدي والتعريض، والنقد الذي قد يكون لاذعا أحيانا".[87]

"...ومن هذا العرض المثير لعملية المصادرة التي كانت صحف أبي اليقظان هدفا سهلا لها، يتبين للباحث أن هذا الشيخ عانى ما لم يعانه أحد من الصحافيين الجزائريين في الاضطهاد والتعطيل. وكان الاستعمار الفرنسي يتفنن كل تفنن في اضطهاد الصحافي الجزائري المناضل، فلم يكن يجترئ في بعض الأطوار بتعطيل جرائده وحدها، بل يمتد إلى قلمه بقوانينه الجائرة، فيمنعه من الكتابة في أي جريدة أخرى".[88]

**صحف عمر بن قدور الجزائري:**

**-الفاروق:** وقد صدرت خلال سنة 1913، ولم تكد تظهر حتى انقض عليها الاستعمار الفرنسي، فأعدمها الحياة وهي في السنة الثالثة من عمرها.[89] وكانت تعتبر من أرقى الصحف الجزائرية، ونشر فيها كتاب من تونس، إلى جانب الجزائريين. وامتد عمرها إلى أوائل سنة 1915.[90]

"وإن لم تكتف باسمها دليلا على نزعتها الإسلامية القوية، فلا أدل عليها مما جاء في افتتاحيتها.. جريدة إسلامية بكل معاني الكلمة تبحث في شؤون المسلمين، مع مراعاة الاعتدال الذي انتقته مشربا لها... وبعد أن صدر منها حوالي خمسة وتسعين عددا، وبعد فترة دامت عامين إلا شهرا منعتها السلطات الحاكمة عن الصدور إثر مقال كتبه "عمر بن قدور" ينتصر فيه للعثمانيين ضد الحلفاء، وقد حذره الاستعمار من نشره فأبى أن يكون قلمه أجبر السلطة الاستعمارية، فان جزاء هذه الجرأة السجن المضيق بالعاصمة ثم النفي إلى الأغواط مدة خمسة سنوات".[91]

- **صحيفة محمد عباسة الأخضري:** "أسبوعية "**المرصاد**" (العاصمة: 1931/12/27-1933/11/18) لمحمد عبابسة الأخضري، وكان صاحب الامتياز فيها هو الفرنسي المسلم "محمد الشريف جوكلاري" (juglaret) وكان محرروها "الإصلاحيون" (الأخضري،الزاهري، غريب عبد الرحمان...) يهتمون بالشؤون الاقتصادية ويدعون إلى المساواة في الحقوق في ظل الحكم الفرنسي ويهاجمون الطرقية المبدعة مثل العليوية (وجرائدها) والشيوعية والنواب. مما أدى إلى تعطيل الجريدة بعد صدور 64 عددا بتحريض من الطرقيين والنواب الاندماجيين".[92]

- **صحيفة الأمين العمودي:** وهو من مؤسسي جمعية العلماء: أصدر بعد عودته من منفاه بمدينة آفلو أسبوعية "الدفاع" (-26/01/1934) (la defence 10/8/1939)...أوقفت الجريدة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية وتوبع صاحبها قضائيا قبل ذلك رفقة مساعده "جوكلاري"، ثم أدخل السجن حتى مطلع 1940 نتيجة محاضرة ألقاها في مدينة بسكرة حول "الإسلام والحياة المعاصرة" ...ولقد تم اخطافه واغتياله لاحقا (شرق مدينة البويرة:1957/10/10) من طرف الفرنسيين.[93]

**ب –صحف الجمعيات:**

- **صحف جمعية العلماء المسلمين:**

**السنة المحمدية:** أصدرت هذه الصحيفة هيئة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولكنها لم تعمر إلا ثلاثة أشهر ويومين اثنين.[94] "وتعتبر أول صحيفة تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لتكون اللسان الرسمي الناطق عنها... وقد ظهر العدد الأول من هذه الجريدة بمدينة قسنطينة حيث كانت تطبع بالمطبعة الإسلامية الجزائرية، وهو مؤرخ في أول مارس سنة 1933 على أن تصدر كل يوم إثنين". ويرى "محمد ناصر": أنها صدرت للرد على "جمعية علماء السنة" المنشقة عن جمعية العلماء منذ سبتمبر 1932... وكانت الجريدة تحت إشراف رئيس جمعية العلماء الشيخ ابن باديس وأوكلت رئاسة تحريرها لكل من الطيب العقبي ومحمد سعيد الزاهري... لكن الجريدة لم تسلم من تخوفات المستعمر من اتجاهها الاصلاحي، وبدفع من جمعية علماء السنة... وما لبث أن صدر قرار وزير الداخلية يقضي بتعطيل جريدة "السنة" دون محاكمة.[95]

**الشريعة:** صدر العدد الأول منها في 17 جويلية 1933... تحت إشراف عبد الحميد ابن باديس، ويرأس تحريرها كل من الطيب العقبي ومحمد سعيد الزاهري، وصاحب الامتياز أحمد بوشمال. ويرى محمد ناصر "أن جريدة الشريعة كانت تحتمل قرار التعطيل في افتتاحيتها نفسها بعد أن صرحت بأنها لن تكون سوى امتداد طبيعيا "للسنة" المعطلة. من هنا ما إن صدر العدد السابع حتى صدر قرار تعطيلها وذلك في يوم 1933/08/29، فهي إذن لم تعمر سوى واحد وأربعين يوما".[96]

**الصراط السوي:** "وظهر العدد الأول منها في الحادي عشر من شهر سبتمبر من سنة 1933... ولكن ما إن صدر العدد السابع عشر المؤرخ في الثامن من جانفي 1934 حتى عطلت، وكانت الضربة الاستعمارية هذه المرة أشد قسوة من سابقاتها...

وهكذا توقفت جريدة الصراط هي الأخرى بعد أن عاشت قرابة أربعة أشهر من (1933/09/17 حتى 1934/11/8). [97]

**البصائر**: "تعد البصائر الصحيفة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء ...ولا بد من الإشارة إلى أن اسم "البصائر" أطلق مرتين. أطلق على السلسلة الأولى التي صدرت مابين (1935-1939) وعلى السلسلة الثانية الصادرة (1947-1956)... وبرز العدد الأول منها في السابع من ديسمبر 1935، وأسندت الجمعية إدارتها ورئاسة تحريرها في أول الأمر إلى الشيخ "الطيب العقبي".[98] "وقد عمدت إلى خطة ذكية مزدوجة ظاهرها مسالمة الحكومة الفرنسية... وباطنها عداوة متحكمة وشديدة للموظفين الرسميين، ورجال الطرق، والأحزاب المعادية لجمعية العلماء المسلمين".[99] ولقد توقفت "البصائر" عن الصدور بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية حفاظا على مواقفها وخطها السياسي، "فالتعطيل خير من نشر الأباطيل" على حد تعبير البشير الإبراهيمي.[100]

وأشار "عبد العزيز شرف" إلى أن التوقيف جاء بمقتضى قانون 28 أوت 1939، حيث عطلت السلطات الفرنسية جريدة "البصائر" التي كان يحررها الشيخ محمد البشير الابراهيمي -في تلك الحقبة-، وكان هذا القانون يمنح "الحق للسلطات الفرنسية في مراقبة جميع المطبوعات، وحق وقف أو منع المطبوعات"، وكان شعار هذه الصحيفة: "العروبة والإسلام".[101]

وكان قرار الشيخ ابن باديس توقيف مجلة (الشهاب) و(البصائر) غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية، حتى لا تخضع المجلة والصحيفة لتدابير الأوضاع الاستثنائية في ظروف الحرب، وفي أولها فرض الرقابة على الصحافة، وإلزامها بنشر البلاغات الحربية بصفة اجبارية، ونشر كل ما يعضد المجهود الحربي للدولة المستعمرة الزاميا...بينما فرضت الإقامة الجبرية على الشيخ ابن باديس في قسنطينة، وأبعد الشيخ الابراهيمي إلى بلدة "آفلو"،

وألقي القبض على الشهيد العربي التبسي، وزج به في سجن قسنطينة، بتهمة الاتصال بالألمان في تونس...[102].

"ولقد تضاعف عدد القراء بعد سنة ثلاثين وتسمئة وألف، بنسبة أكبر-ويعود السبب -حسب الباحث- لظهور صحافة جديدة قائمة على إيديولوجية جديدة، ولا سيما صحف العلماء التي كانت تحارب الاستعمار، في الوقت الذي كانت تحارب فيه الطرقية الضالة، والتدجيل الباطل".[103]

"وكان الشيخ علي بن سعد صاحب صحيفة "الليالي" من الرجال الذين صب عليهم الاستعمار غضبه وانتقامه، ونال منه الاضطهاد الشديد لما اتصف به من صدق المبدأ، وإخلاص العمل. والواقع أنه قلما وجد مثله من حاملي الثقافة العربية الإسلامية، ولم ينلهم ماناله أو أكثر من ظلم الاستعمار في مناطق الحكم العسكري في الجنوب يومئذ، وقد كان "علي بن سعد" رابع أربعة من أعضاء جمعية العلماء، ألقي عليهم القبض في أوائل سنة 1938 بوادي سوف. والثلاثة الآخرون هم: الشيخ "عبد العزيز بن الهاشمي"، العضو الإداري في الجمعية، والشيخ "عبد القادر الياجوري"، والسيد "عبد الكامل"، وسيقوا إلى سجن (الكدية) بقسنطينة".[104]

**3-صحافة الأحزاب الوطنية:**

تعتبر صحف نجم شمال افريقيا وبعدها صحف حزب الشعب وأحباب البيان من الصحف الوطنية التي يعرفها الأستاذ "زهير إحدادن على أنها "... ذلك النوع من الصحافة الجزائرية التي لا تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر بل أخذت تحاربه بشدة وتنشر ما يقوي الوعي السياسي بوجود أمة جزائرية وبضرورة استرجاع الاستقلال للوطن الجزائري حتى لو كان ذلك بالعنف وبإراقة الدماء، وسواء كانت هذه الصحافة تنطق بالعربية أو بالفرنسية وسواء ظهرت فوق التراب الجزائري أو خارجه. وهذا

النوع من الصحافة يختلف إذا عن الأنواع الأخرى... والتي تؤكد وتَطمَئن للوجود الفرنسي الاستعماري وتتعامل بصفة سلمية مع السلطات الاستعمارية".[105] "أسس حركة نجم شمال افريقيا مجموعة من العمال المغاربة المهاجرين في فرنسا سنة 1926، والحق أن مؤسسي نجم شمال افريقيا بدأوا نضالهم كأعضاء في النقابات العمالية الموالية للحزب الشيوعي، مثال ذلك: الحاج عبد القادر؛ الذي وضع نواة نجم شمال افريقيا سنة 1925، وأحمد مصالي الحاج الذي انتقلت إليه زعامتها في العام التالي".[106]

"...وما لبث النجم أن حل من طرف السلطات الفرنسية سنة 1929، ليصدر زعماءه سنة 1930 جريدة جديدة بعنوان "الأمة" لتكون لسان حال الحزب، ودعوا سكان شمال افريقيا لقراءتها لأنها: "تدافع عنكم، وتعلمكن وتثقفكم ...إنها ستكشف جميع الخونة، وكل المتعاونين، وكل أعداء وطننا وقضيتنا...ستقودكم إلى الاتجاه الصحيح دون خوف ودون هزيمة...إنها ستصلكم بمعلوماتها بكل العالم الإسلامي، فاجعلوها تعيش وساعدوها واحموها، وحثوا غيركم على قراءتها، وانشروها في كل مكان؛ لكي تصبح الراية والمركز الذي تجتمع من حوله جميع القوى الحية، في افريقيا الشمالية".[107]

**جريدة الأمة:** فمع بداية الثلاثينات من القرن الماضي حملت جريدة "الأمة" لواء الاستقلال، ونشر أفكار العمل والتضحية من أجل الوطن والاستقلال، حيث كانت تنشر الأفكار الاستقلالية التي كان يطالب بها حزب شمال افريقيا، والتي لم تتوقف رغم توقيف الحزب، واستمرت في الصدور حتى سنة1937 مع بداية الحرب العالمية الثانية أين أقدمت الحكومة الفرنسية على منعها.

ولقد واجهت هذه الصحيفة مجموعة من الصعوبات والعوائق فبالإضافة لموقف المستعمر منها شملت العقوبات حتى من يقرأها، لذلك كانت توزع في الخفاء، كما لاقت هجوما من قبل الصحف الاستعمارية والأهلية، ولقد كان لهذه الصحيفة موقف ضد

المؤتمر الاسلامي الذي انعقد سنة 1936م، والذي طالبت فيه الزعماء بتبني فكرة الاستقلال.[108]

"وبما أن جريدة **الأمة** كانت تجد صعوبات كبيرة في توزيعها في الجزائر ونجد في نفس الوقت اقبالا متزايدا، حاول نجم شمال افريقيا وحزب الشعب بعدها أن يعززها بصحف أخرى، تطبع أحيانا بصفة بدائية في الجزائر فظهرت في سنة 1935م جريدة تحمل اسم "الشعب الجزائري" بالفرنسية، ثم سنة 1935م جريدة "الشعب" بالعربية وجريدة "البرلمان الجزائري" في سنة 1939م وجريدة "العمل" سنة 1941م بالفرنسية، وكانت هذه الصحف كلها سرية وغير منتظمة وأكثرها لا يعيش إلا ظرف بعض الأعداد مثل جريدة "الشعب" التي لم يظهر منها إلا عددان فقط".[109]

**جريدة ليكاليتي**: كنتيجة لمجموعة من الظروف السياسية على المستوى المحلي والدولي* والتي ساعدت على ظهور وتبني فكرة الاستقلال بقوة في الأوساط الشعبية وخاصة لدى النخبة التي كانت تطالب بالإدماج، على أن استرجاع السيادة الوطنية والاستقلال مطلب لابد من ادراجه في البيان المقدم للحلفاء، أصدر "أحباب البيان" جريدة باسم "ليكاليتي" Ligalite أي المساواة وقامت هذه الجريدة بترويج مطالب "البيان" وبالأخص فكرة السيادة الجزائرية وتأسيس البرلمان الخ... "ولقد لعبت جريدة "ليكاليتي" دورا كبيرا في هذه الفترة الحاسمة وبفضل نشاط مناضلي حزب الشعب الجزائري السري الذين نشروا الجريدة في جميع أنحاء الوطن، أصبحت فكرة الاستقلال مقبولة عند جميع فئات الشعب. ولكن هذه الحركة الجماعية توقفت بعد الثامن من شهر ماي 1945م، ففي هذا التاريخ وقعت الحوادث الدامية المعروفة وأدخلت السلطات الاستعمارية عددا كبيرا من أعضاء "أحباب البيان" إلى السجون وتوقفت مؤقتا جريدة "ليكاليتي".[110]

" وبعد العفو الذي منحته الحكومة الفرنسية للجزائريين سنة 1946م استأنف النشاط السياسي بانفساخ حركة "أحباب البيان" وتكوين أحزاب سياسية أهمها "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، بالإضافة إلى "الحزب الشيوعي الجزائري" و "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"...وكان لكل حزب جريدة تنطق باسمه وتشرح موقفها من الاستقلال، فقويت بهذا الصحافة الوطنية وأصبحت متنوعة وازداد عدد سحبها بصفة ملحوظة... وكانت السلطات الاستعمارية تراقب من بعيد هذا النشاط الصحفي غير أنها كانت تشدد على صحافة حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي هي في الحقيقة غطاء شرعي لحزب الشعب الجزائري الذي كان ممنوعا من النشاط السياسي."[111]

"ورغم الصعوبات التي كانت السلطات الاستعمارية تنصبها لها فإن صحافة حزب الشعب كانت قوية وكانت تنشط بالعربية وبالفرنسية، وكان هذا الحزب يمون ويمد يد العون إلى عدد من الصحف الأخرى".[112]

"إن الجرائد... التي عايشت الحركة الوطنية الجزائرية من سنة 1927م إلى قيام ثورة التحرير، والتي يصدق عليها حقا أنها جرائد وطنية، وإن كان بعضها يصدر باللغة الفرنسية... إنها جرائد "حزب نجم شمال افريقيا" و"حزب الشعب الجزائري" و"حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، فهذه الجرائد الوطنية الحزبية قد شهد لها التاريخ أنها طالما أقضت مضاجع المستعمرين وكشفت عن خبائثهم ومؤامراتهم ضد الشعب الجزائري، وضد دينه، وشخصيته القومية... وعذبوا وسجنوا وغربوا دون أن ينال ذلك من نضالهم أو يخل بخطة صحافتهم حتى قيام الثورة الجزائرية التحريرية، وصدور جريدة "المجاهد" سنة 1954م حيث أتمت هذه المسيرة التي بدأتها سنة1926 جريدة الإقدام، إلى يوم التحرير الكامل ورجوع استقلال الوطن العزيز".[113]

وعلى العموم "لقد أصدرت هذه الأحزاب المتقدمة الذكر، والتي تعبر عن أسماء لمسمى واحد لجأ إليها مسيروها أمام الضغوطات الاستعمارية، والتي تجمعها كلمة واحدة، حسبما اشتهرت به لدى الحكومة والشعب، إذ ذاك، وهي: "الحركة الوطنية" لقد أصدرت جرائد جهرية وأخرى سرية، فمن الجهرية: الإقدام، والأمة، والشعب، والبرلمان الجزائري، والجزائر الحرة. ومن السرية: الوطن والعمل l'action وصوت الأحرار، والأمة الجزائرية la nation algérienne.[114]"

– الجرائد الجهرية: ان ما كان يعبر عنه "بالحركة الوطنية" منذ الثلاثينات قد بدت نواته الأولى في حركة عمالية اجتماعية باسم "نجم الشمال الافريقي" أنشئت بباريس سنة 1926 ولم تكن حالتها المادية تسمح لها بإصدار جريدة خاصة، فاستعملت بعض الجرائد اليسارية الفرنسية ثم تمكنت من استعمال جريدة "الاقدام"، بعد نفي صاحبها الأمير خالد، وكانت تصدر بباريس. كانت شهرية وتطبع باللغتين. شعارها: "من اجل الدفاع عن مسلمي افريقيا الشمالية".[115]

"وفي أول فبراير 1927 منعت السلطات الفرنسية توزيع هذه الجريدة فأعادها النجم تحت اسم "الاقدام شمال افريقيا" وما أن منعت سنة 1930 حتى أصدر النجم جريدة "الأمة"، في باريس بإدارة وتحرير "عمار عميش" وتحت الإدارة السياسية لأحمد مصالي ولئن كان لسانها فرنسيا فمظهرها وروحها كانا عربيين مسلمين. فنجد عنوانها باللغة العربية:" جريدة وطنية سياسية لدفاع عن حقوق مسلمي افريقيا الشمالية".[116]

"وما ان حل نهائيا حزب نجم شمال افريقيا عام 1937 وخلفه "حزب الشعب" حتى أصدر جريدة "الشعب" بالجزائر باللغة العربية وصدر أول عدد منها بتاريخ أوت 1937 وكان شعارها:" إن إرادة الشعب من إرادة الله وإرادة الله لا تقاوم". وكان برنامج الجريدة السياسي كما يلي:" يجب أن يكافح الشعب من أجل السيادة الجزائرية...»، ومنعت

هذه الجريدة من الصدور يوم 20 سبتمبر 1937 بعدما صدر منها عددان أو ثلاثة فحسب.[117]

"وقد وافق يوم بروز "الشعب" يوم إلقاء القيض على رئيس حزب الشعب "مصالي الحاج، ورئيس تحريرها "مفدي زكريا"، وأربعة أعضاء آخرين من الجهاز الإداري... بتهمة التشويش وإعادة حزب "نجم الشمال الافريقي" المنحل، والتظاهر ضد النفود الفرنسي..."[118] ".وقد صدر في العدد (140) من "الأمة" خبر تعطيل "الشعب" معقبا باحتجاج الجريدة ضد هذا التصرف الاستعماري المتعسف وذلك حيث يقول:

" بينما نحن على أحر من الجمر انتظارا لإنجاز المطالب الأهلية في عهد الحكومة الشعبية وفي الوقت الذي تعاني فيه الصحافة العربية في الجزائر أزمات شديدة مختلفة تقتضي على أولياء الأمر بمزيد من العناية، وتنمية وسائل التسهيل لها والتخفيف تبعا لزميلتها الفرنسية، إذ بجانب وزير الداخلية يفجع أسرة الصحافة العربية بالجزائر، ويصدر قراره الإداري بتعطيل رصيفتنا "الشعب" العربية وخنق صوتها عند ولادتها، بدون التجاء إلى محاكمتها شرعيا، عملا بالقانون الذي يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر لا حق لها في الحياة في جنب أختها الفرنسية، الأمر الذي أقض مضاجعها وعكر صفو الحياة، ورفعنا منه غاياتنا إلى المراجع العليا مرارا ولا سيما في عهد الحكومة الشعبية حتى بحّت أصواتها".[119]

"وبما أن هذا الاحتجاج صدر بتاريخ 1937/10/19 فإن الجريدة تكون قد عطلت قبل هذا التاريخ، ومعنى هذا أنها استمرت ما يزيد قليلا عن الشهر الواحد أصدرت خلالها عددين اثنين فقط لكنهما تركا من الآثار ما لم تتركه بعض الجرائد الانتفاعية بعمرها الطويل".[120]

"الجرائد السرية: وفي فترة الحرب العالمية المظلمة وقوانينها الخاصة من جهة، وحل الحزب (حزب الشعب) واعتقال مسيريه من جهة أخرى، لم يجد بدا من العمل سريا، وحينئذ أسس صحائف سرية منها: "الوطن" باللغة الفرنسية 1942-1944، "العمل" بالفرنسية 1943-1944، "صوت الأحرار" باللغة العربية 1945-1946. ومضت هذه الجرائد وبجانبها المناشير والدعاية الشفاهية، تحافظ على سير الحركة والوقوف دون تهلهلا أو تفككها، وتبرهن للشعب أن الحركة الوطنية ذات جذور وأصول ثابتة لا تؤثر فيها الأحداث مهما كانت شديدة. وبالفعل فقد بقيت الحركة حية بفضل حفنة من صغار المناضلين الذين لم تشملهم الاعتقالات، إلا أن انجلت الحرب وآثارها".[121]

"ولما رجعت الشرعية للحزب تحت اسم "الانتصار للحريات الديمقراطية" سنة 1946 أصدر جريدة الأمة الجزائرية la Nation Algérienne سرية باللغة الفرنسية... وكان شعارها "جريدة سرية من أجل التحرير الوطني". وآخر جريدة جهرية أصدرتها الحركة هي "الجزائر الحرة" L'algérie Libre بالفرنسية، وقد صدرت سنة 1949 كلسان حال "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" واستمر صدروها حتى قيام الثورة التحريرية".[122]

بعد العرض السابق يتضح أن كفاح الكلمة المطبوعة في الجزائر عانى الأمرين فلم تسلم الصحافة الجزائرية من بطش الإدارة الفرنسية فحسب بل لاقت اشد العداء حتى من نظيراتها العربية على غرار جريدتا "الإخلاص" و "المعيار" لسان حال "جمعية علماء السنة"، لكن بالرغم من ذلك صمدت هذه الصحافة في وجه الاستعمار وتكيفت مع الأوضاع الاستثنائية التي كانت تتعرض لها على خلاف الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية التي لم تتعرض إلى نفس المعاملة في الغالب، وواصلت الكفاح حتى اندلا ع الكفاح المسلح

في غرة نوفمبر 1954م والذي سار فيه كفاح الكلمة جنبا إلى جنب مع الكفاح المسلح حتى نيل الجزائر لاستقلالها سنة 1962م.

**الهوامش:**

[1] نور الدين بولحية، "الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب. الاستعمار الفرنسي نموذجا"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، مجلة دورية دولية محكمة، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 17، ص318.

[2] فضيل دليو، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة 1830-2013، دار هومة، الجزائر، 2014، ص125

[3] فضيل دليو، المرجع السابق، ص126.

[4] المرجع نفسه، ص 126.

[5] الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص28.

[6] المرجع نفسه، ج2، ص29

[7] المرجع نفسه، ج2، ص29

[8] الزبير سيف الإسلام، ج2، ص29.

[9] المرجع نفسه، ج2،ص29،30.

[10] فضيل دليو، المرجع السابق، ص 127،128.

[11] المرجع نفسه، ص 128،129.

[12] فضيل دليو، المرجع السابق، ض 129.

[13] المرجع نفسه، 129،130.

[14] المرجع نفسه، 130.

[15] زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ...،ص27

[16] المرجع نفسه، ص 27،28.

[17] المرجع نفسه، 29.

[18] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 29.

[19] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ج2، ص57.

[20] المرجع نفسه، 70،71.

[21] فضيل دليو، المرجع السابق، ص 129.

[22] الزبير سيف الإسلام، المرجع السابق، ج2، ص 172-174.

[23] الزبير سيف الإسلام، ج2، ص175.

[24] المرجع نفسه، ج2، ص 101،102.

[25] المرجع نفسه، ج2، 157.

[26] المرجع نفسه، 158-157.

[27] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 29.

[28] فضيل دليو، المرجع السابق، ص 61.

[29] زهير إحدادن، المرجع السابق، 29-32.

[30] محمد ناصر، الصحافة العربية في الجزائر من 1847 إلى 1954، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص52.

[31] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 32.

[32] المرجع نفسه، ص 32،33.

[33] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 57.

[34] زهير إحدادن، المرجع السابق،33

[35] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 59

[36] زهير احدادن، ص م ج، ص33

[37] محمد ناصر، المرجع السابق، ض 62

[38] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 33.

[39] المرجع نفسه، ص 34.

[40] محمد ناصر، المرجع السابق، 60،59.

[41] المرجع نفسه، ص 65.

[42] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 35،34.

[43] المرجع نفسه، ص 35.

[44] فضيل دليو، المرجع السابق، ص 77.

[45] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 34.

[46] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 78.

[47] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 88-90.

[48] علي مرحوم، ، مجلة الثقافة، ،ص 29.

[49] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 40.

[50] علي مرحوم، المرجع السابق، ص 29.

[51] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 35.

[52] المرجع نفسه،37،38.

[53] عبد المالك مرتاض، "حول تاريخ الصحافة العربية في الجزائر"، الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الثامنة،العدد44،أفريل-ماي 1978، ص 32،31.

[54] لمرجع نفسه، ص32.

[55] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 37.

[56] المرجع نفسه، ص 37.

[57] اشتق العنوان من كتاب الأستاذ دليو فضيل،المرجع السابق الذكر.

[58] عبد المالك مرتاض، نضال الصحافة، مجلة الثقافة، ص65

[59] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 69،68.

[60] المرجع نفسه، الصحافة العربية،ص 95.

[61] المرجع نفسه، ص 97.

[62] المرجع نفسه، ص 66.

[63] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 36.

[64] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 106.

[65] عبد الرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1940-1913)، بيروت، دارالشهاب، 1999،ص 203،204.

[66] المرجع نفسه، ص 203،204.

[67] المرجع نفسه، ص 205،206.

[68] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 98-101.

[69] عبد المالك مرتاض، نظال الصحافة، المرجع السابق، ص 66.

[70] محمد اصر، المرجع السابق، 137.

[71] المرجع نفسه، ص 138.

[72] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 36.

[73] محمد ناصر، جهاد أبو اليقظان.....،ص 179،180.

[74] المرجع نفسه، ص 180.

[75] محمد ناصر، أبو اليقظان، المرجع السابق، ص 199.

[76] المرجع نفسه، ص 201.

[77] المرجع نفسه، ص 219.

[78] المرجع نفسه، ص 220.

[79] المرجع نفسه، ص 223،224.

[80] المرجع نفسه، ص 233،234.

[81] محمد ناصر، أبو اليقظان 248،247

[82] المرجع نفسه، ص 257.

[83] محمد ناصر،أبو اليقظان، المرجع السابق،، ص 259،260.

[84] المرجع نفسه، 284-287.

[85] المرجع نفسه، ص 295،295.

[86] المرجع نفسه، 236،236.

[87] المرجع نفسه، ص 244.

[88] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 68،67.

[89] مرتاض، نضال الصحافة ص65

[90] علي مرحوم، "نظرة على تاريخ الصحافة العربية الجزائرية"، مجلة الثقافة، السنة السابعة، العدد42،ديسمبر-يناير 198 المرجع نفسه، ص1978، ص 28.

[91] محمد ناصر، تاريخ الصحف العربية، المرجع السابق، ص 75،74.

[92] فضيل دليو، المرجع السابق، ص91.

[93] المرجع نفسه، ص92.

[94] عبد المالك مرتاض، نظال الصحافة، المرجع السابق، ص68.

[95] محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 98-201.

[96] المرجع نفسه، ص ص 224-227.

[97] المرجع نفسه، 264-266.

[98] المرجع نفسه ، ص279

[99] لمرجع نفسه ، ص 281

[100] المرجع نفسه، ص 289.

[101]عبد العزيز شرف، الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية، عالم الكتب نشر توزيع طباعة، القهرة، 2004، ص 204

[102] علي مرحوم، "تاريخ الصحافة العربية في الجزائر"، الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الثامنة، العدد46، أوت-سبتمبر 1978،ص 38،37.

[103] عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص 38.

[104] علي مرحوم، المرجع السابق، ص 39.

[105] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 40.

[106] عبد الرشيد زروقه، المرجع السابق،ص 56.

[107] عبد الرشيد زروقة، المرجع السابق، ص58.

[108] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 42،42.

[109] المرجع نفسه، ص 42.

[*] فشل مطالب المؤتمر الإسلامي، اندلا ع الحرب العالمية الثانية، انهزام الجيش الفرنسي وتواجد قوات الحلفاء فوق التراب الجزائري.

[110] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 43.42.

[111] زهير احدادن، المرجع السابق، ص 43

[112] المرجع نفسه، ص 43.

[113] عبد الرحمان بن العقون،"حول تاريخ الصحافة الوطنية الجزائرية"، الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الإعلام والثقافة بالجزائر، السنة الثامنة،العدد46،أوت-سبتمبر 1978، ص 49،48.

[114] المرجع نفسه، ص 49،48.

[115] المرجع نفسه، 50،49.

[116] بن العقون، المرجع السابق، 50

[117] عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ص 51،50.

[118] محمد ناصر، المرجع السابق، 299

[119] نفسه، ص300،299.

[120] المرجع نفسه، ص 300.

[121] عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ص 52.

[122] المرجع نفسه، 53،52.